

دبي توسع منح التأشيرات الذهبية

لتحفيز الاقتصاد

دعم المواهب والكفاءات

ينعش خطط النمو ويحسن الإنتاجية

تزايدت آمال دبي في انتعاش الاقتصاد مع توسيع نطاق التأشيرات الذهبية في دولة الإمارات، ما من شأنه تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية في الإمارة.

دبي - استبشرت حكومة دبي بإجراءات توسيع "التأشيرات الذهبية"، ما من شأنه أن يتيح فرصة لتنفيذ خطط التنمية والابتكار في العديد من المجالات وخصوصاً الذكاء الاصطناعي والطب وعلم الأوبئة.

وقالت حكومة دبي إن معدل النمو الاقتصادي قد يحقق زيادة تصل إلى 1 في المئة بسبب اعتراف الإمارات بتوسيع نطاق نظام التأشيرة الذهبية، الذي يمنح إقامة في البلد الخليجي لعشر سنوات، ليشمل المزيد من الفئات.

وأضافت نقلاً عن دراسة داخلية "من المرجح عند اكتمال جميع مراحل منح الإقامة الذهبية لمختلف الفئات المستهدفة أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في دبي بنسبة تتراوح بين 0.25 في المئة و1 في المئة، مدفوعاً إلى حد كبير بالطلب المحلي والاستثمار الأجنبي".

والإمارات منتج للنظف والغاز وتضرر اقتصادها كثيراً من جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط مما دفع الكثير من المغتربين إلى الرحيل.

وقال صندوق النقد الدولي في أكتوبر إنه يتوقع انكماش اقتصاد الإمارات بـ6.6 في المئة هذا العام وأن يقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدبي 9.8 في المئة.

وأظهرت نشرة إصدار سندات في سبتمبر أن دبي، التي لا تتمتع بثروة نفطية كبيرة مثل جارتها أبوظبي، يمكنها من تخفيف التداعيات المالية للآزمة، تتوقع تسجيل عجز قدره 3.2 مليار دولار هذا العام.

وقال محمد شاعل السعدي، المدير التنفيذي لقطاع الشؤون الاستراتيجية المؤسسية في اقتصادية دبي، "تتبع تلك التغيرات في نظم الإقامة اهتمام دولة الإمارات ليس فقط بجذب المواهب والمبدعين بل أيضاً الحفاظ عليها".

وكانت الإمارات قد أعلنت الحكومة نيّتها منح تأشيرات الذهبية بشكل تدريجي لتشمل المزيد من الفئات سيؤدي في واقع الأمر إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية في إمارة دبي".

وأضافت نقلاً عن دراسة داخلية "من المرجح عند اكتمال جميع مراحل منح الإقامة الذهبية لمختلف الفئات المستهدفة أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في دبي بنسبة تتراوح بين 0.25 في المئة و1 في المئة، مدفوعاً إلى حد كبير بالطلب المحلي والاستثمار الأجنبي".

والإمارات منتج للنظف والغاز وتضرر اقتصادها كثيراً من جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط مما دفع الكثير من المغتربين إلى الرحيل.

وقال صندوق النقد الدولي في أكتوبر إنه يتوقع انكماش اقتصاد الإمارات بـ6.6 في المئة هذا العام وأن يقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدبي 9.8 في المئة.

وأظهرت نشرة إصدار سندات في سبتمبر أن دبي، التي لا تتمتع بثروة نفطية كبيرة مثل جارتها أبوظبي، يمكنها من تخفيف التداعيات المالية للآزمة، تتوقع تسجيل عجز قدره 3.2 مليار دولار هذا العام.

وقال محمد شاعل السعدي، المدير التنفيذي لقطاع الشؤون الاستراتيجية المؤسسية في اقتصادية دبي، "تتبع تلك التغيرات في نظم الإقامة اهتمام دولة الإمارات ليس فقط بجذب المواهب والمبدعين بل أيضاً الحفاظ عليها".

وكانت الإمارات قد أعلنت الحكومة نيّتها منح تأشيرات الذهبية بشكل تدريجي لتشمل المزيد من الفئات سيؤدي في واقع الأمر إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية في إمارة دبي".

وأضافت نقلاً عن دراسة داخلية "من المرجح عند اكتمال جميع مراحل منح الإقامة الذهبية لمختلف الفئات المستهدفة أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في دبي بنسبة تتراوح بين 0.25 في المئة و1 في المئة، مدفوعاً إلى حد كبير بالطلب المحلي والاستثمار الأجنبي".

والإمارات منتج للنظف والغاز وتضرر اقتصادها كثيراً من جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط مما دفع الكثير من المغتربين إلى الرحيل.

وقال صندوق النقد الدولي في أكتوبر إنه يتوقع انكماش اقتصاد الإمارات بـ6.6 في المئة هذا العام وأن يقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدبي 9.8 في المئة.

وأظهرت نشرة إصدار سندات في سبتمبر أن دبي، التي لا تتمتع بثروة نفطية كبيرة مثل جارتها أبوظبي، يمكنها من تخفيف التداعيات المالية للآزمة، تتوقع تسجيل عجز قدره 3.2 مليار دولار هذا العام.

وقال محمد شاعل السعدي، المدير التنفيذي لقطاع الشؤون الاستراتيجية المؤسسية في اقتصادية دبي، "تتبع تلك التغيرات في نظم الإقامة اهتمام دولة الإمارات ليس فقط بجذب المواهب والمبدعين بل أيضاً الحفاظ عليها".

وكانت الإمارات قد أعلنت الحكومة نيّتها منح تأشيرات الذهبية بشكل تدريجي لتشمل المزيد من الفئات سيؤدي في واقع الأمر إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية في إمارة دبي".

وأضافت نقلاً عن دراسة داخلية "من المرجح عند اكتمال جميع مراحل منح الإقامة الذهبية لمختلف الفئات المستهدفة أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في دبي بنسبة تتراوح بين 0.25 في المئة و1 في المئة، مدفوعاً إلى حد كبير بالطلب المحلي والاستثمار الأجنبي".



فكر بفكر لا تنس قوت الفقراء

الفقراء في مصر يتجرعون مرارة الإصلاحات الاقتصادية

نجاح التجربة أهل القاهرة لجولة جديدة مع صندوق النقد وعزز ثقة المانحين

عززت التحولات السياسية التي شهدتها مصر خلال الأعوام الماضية من تقبل المواطنين للإصلاحات الاقتصادية المرة، بعد سنوات عجاف جاءت على موارد البلاد، وشملت مفاسل الاقتصاد ورفعت فاتورة المعيشة ومعدلات التعطل عن العمل. وراهن الناس على تحسن أوضاعهم.

ويعطي القرض الجديد دفعة لمجموعة إصلاحات هيكلية تضع مصر على أقدام ثابتة في مسار التعافي المستمر مع تحقيق نمو أعلى وأشمل لكل فئات المجتمع وتوفير فرص العمل على المدى المتوسط.

ورغم إشارات الصندوق بالتجربة، إلا أن الإصلاحات ولدت ضغوطاً اجتماعية على شرائح كبيرة من المجتمع، خاصة أن دعايات كورونا ضاعفت المعاناة.

وعلى ميرزا حسن عميد المديرين في صندوق النقد الدولي في تصريحات سابقة لـ"العرب" من واشنطن على تجربة مصر مع الصندوق قائلاً "الحالة المصرية وصفة سحرية نوصي بها الدول التي ترغب في إصلاح اقتصادها.. أرفع القبعة لهذا الشعب الذي تحمل ضريبة الإصلاح".

وقال الدكتور محمد معيط وزير المالية المصري، في تصريح لـ"العرب"، إن بلاده لم يكن أمامها سوى تنفيذ الإصلاحات أو الدخول في سلسلة أزمات لا حصر لها.

وأضاف أن مصر شهدت أزمات عنيفة لدرجة أنه عندما كان مساعداً لوزير الصحة عام 2015، لم يجد في البنوك المصرية 15 مليون دولار لسداد قيمة شحنة أدوية فايرس "سي" لعلاج المصريين.

ولخصت تدوينة للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي عبر حسابه الشخصي على فيسبوك قبل أيام، قصة مصر مع صندوق النقد، وأشاد فيها بإداء الحكومة وما حققتة من مؤشرات

والتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر إلى نحو 32.5 في المئة، ما يعني أن هناك حوالي 33 مليون مصري في مرمى الفقر، الأمر الذي يزيد معاناة الحكومة لانتمثال هذه الأعداد من العوز وفق برامج تمثل عبئاً على موازنة أهرقتها دعايات كورونا.

وترصد القاهرة نحو 5.4 مليار دولار لدعم الغذاء في موازنتها العامة، ونحو 2.3 مليار دولار للبطاقات التموينية التي يستفيد منها 63.5 مليون فرد بواقع 3.2 دولار شهرياً لكل فرد في الأسرة حتى أربعة أفراد من المقيد على البطاقة، ويقل الدعم إلى 1.6 دولار، بدءاً من الفرد وتتواصل حزم الدعم لتصل لنحو 2.7 مليار دولار لرغيف الخبز لنحو 65.3 مليون شخص يستفيد، بواقع خمسة أرغفة للمواطن يومياً.

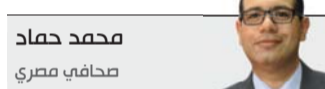
وخصصت حزم أخرى عبر برنامجي تكافل وكرامة، وبلغ عدد المستفيدين منها نحو 3.6 مليون أسرة تضم 15 مليون فرد بقيمة تصل لنحو 1.2 مليار دولار.

وتعددت تدوينة للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي عبر حسابه الشخصي على فيسبوك قبل أيام، قصة مصر مع صندوق النقد، وأشاد فيها بإداء الحكومة وما حققتة من مؤشرات

والتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر إلى نحو 32.5 في المئة، ما يعني أن هناك حوالي 33 مليون مصري في مرمى الفقر، الأمر الذي يزيد معاناة الحكومة لانتمثال هذه الأعداد من العوز وفق برامج تمثل عبئاً على موازنة أهرقتها دعايات كورونا.

وترصد القاهرة نحو 5.4 مليار دولار لدعم الغذاء في موازنتها العامة، ونحو 2.3 مليار دولار للبطاقات التموينية التي يستفيد منها 63.5 مليون فرد بواقع 3.2 دولار شهرياً لكل فرد في الأسرة حتى أربعة أفراد من المقيد على البطاقة، ويقل الدعم إلى 1.6 دولار، بدءاً من الفرد وتتواصل حزم الدعم لتصل لنحو 2.7 مليار دولار لرغيف الخبز لنحو 65.3 مليون شخص يستفيد، بواقع خمسة أرغفة للمواطن يومياً.

وخصصت حزم أخرى عبر برنامجي تكافل وكرامة، وبلغ عدد المستفيدين منها نحو 3.6 مليون أسرة تضم 15 مليون فرد بقيمة تصل لنحو 1.2 مليار دولار.



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - تترقب القاهرة في ديسمبر المقبل وصول الشريحة الثانية البالغة قيمتها 1.6 مليار دولار من صندوق النقد الدولي عبر أداة التمويل السريع، ويتوافق الاستعداد الائتماني، والذي رسده الصندوق لمواجهة أعباء وباء كورونا.

وتراهن الحكومة المصرية على القرض الجديد البالغة قيمته 5.2 مليار دولار في تمويل احتياجات ميزان مدفوعات الخارجي، بعد أن تسبب كورونا في زيادة الفجوة التمويلية خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي لمستويات 7.3 مليار دولار.

وحصلت القاهرة على الشريحة الأولى من القرض بقيمة ملياري دولار خلال شهر يوليو الماضي.

ويمنح الصندوق القرض للقاهرة على دفعات يحدد موعد كل شريحة مجلسه التنفيذي، ويعقد خلال الفترة المقبلة للموافقة على الشريحة الثانية لدعم القاهرة، فيما تشير التوقعات إلى تواصل زيادة الفجوة التمويلية مع دخول الموجة الثانية لوباء كورونا، التي تجفف منابع الموارد الدوائية للبلاد من قطاعات السياحة والتصدير.

وحصلت مصر على قرض "تسهيل مسدد" بقيمة 12 مليار دولار، وجرى رهنه بتنفيذ إصلاحات اقتصادية، وتمت إعادة إقرارها مجدداً، رغم عدم حلول أجل سداد القرض الأول.

وتبدأ القاهرة خلال العام المقبل في سداد قيمة قرض الـ12 مليار دولار، وفق خطة سداد على ست شرائح، ويمنح الصندوق فترة سماح قدرها 4 سنوات ونصف السنة لكل شريحة من القرض.

وحصلت الحكومة على الشريحة الأولى في 3 نوفمبر 2016، وبالتالي سوف يحل أول قسط أجل العام المقبل، ثم يتم سداد الأقساط تباعاً وفق تاريخ الحصول وفرة السماح.

وأكد الصندوق على التأكيد مع هدفه مساعدة مصر على التكيف مع تحديات جائحة كوفيد - 19 من خلال موارد يقدمها الصندوق لسد احتياجاتها وتمويل عجز الموازنة العامة.

وتعاني القاهرة عجزاً في موازنتها العامة يصل لنحو 27.5 مليار دولار خلال العام المالي الحالي، وتجاهد لسده عبر قنوات الاقتراض الداخلي والخارجي كل عام.

ومن شأن البرنامج الذي يدعمه الصندوق مساعدة الحكومة للحفاظ على مكتسباتها، ودعم الإنفاق الصحي

وتعاني القاهرة عجزاً في موازنتها العامة يصل لنحو 27.5 مليار دولار خلال العام المالي الحالي، وتجاهد لسده عبر قنوات الاقتراض الداخلي والخارجي كل عام.

ومن شأن البرنامج الذي يدعمه الصندوق مساعدة الحكومة للحفاظ على مكتسباتها، ودعم الإنفاق الصحي

وتعاني القاهرة عجزاً في موازنتها العامة يصل لنحو 27.5 مليار دولار خلال العام المالي الحالي، وتجاهد لسده عبر قنوات الاقتراض الداخلي والخارجي كل عام.

ارتفاع كلفة إنتاج زيت الزيتون

يقوّض القطاع الزراعي في سوريا

دماشق - قوّض ارتفاع كلفة الإنتاج أداء القطاع الزراعي وخصوصاً إنتاج الزيتون في سوريا حيث اصطدم مزارعو محافظة السويداء بارتفاع التكاليف المرتبطة بأعمال الحرق نتيجة ارتفاع أسعار الوقود المخصص لعمل الجرارات ومعاصر الزيتون وارتفاع أسعار الأسمدة.

ويعاني مزارعو الزيتون في محافظة السويداء (جنوب سوريا) في هذا الموسم من ارتفاع تكاليف إنتاج زيت الزيتون، بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي فرضتها الحرب التي عصفت بالبلاد منذ قرابة العشر سنوات، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية على سوريا، وغلاء اليد العاملة، الأمر الذي ترك أثراً سلبي على قطاع الزراعة عموماً، وإنتاج زيت الزيتون خصوصاً.

وتنتشر زراعة الزيتون بشكل واسع في عموم المحافظات السورية، لجودها الاقتصادية، كما يعتبرها السوريون شجرة مباركة، إضافة إلى تبوء سوريا مكانة هامة عربياً وعالمياً في زراعة الزيتون وإنتاج الزيت.

وتنتشر زراعة الزيتون بشكل واسع في عموم المحافظات السورية، لجودها الاقتصادية، كما يعتبرها السوريون شجرة مباركة، إضافة إلى تبوء سوريا مكانة هامة عربياً وعالمياً في زراعة الزيتون وإنتاج الزيت.

وتنتشر زراعة الزيتون بشكل واسع في عموم المحافظات السورية، لجودها الاقتصادية، كما يعتبرها السوريون شجرة مباركة، إضافة إلى تبوء سوريا مكانة هامة عربياً وعالمياً في زراعة الزيتون وإنتاج الزيت.

وتنتشر زراعة الزيتون بشكل واسع في عموم المحافظات السورية، لجودها الاقتصادية، كما يعتبرها السوريون شجرة مباركة، إضافة إلى تبوء سوريا مكانة هامة عربياً وعالمياً في زراعة الزيتون وإنتاج الزيت.

وتنتشر زراعة الزيتون بشكل واسع في عموم المحافظات السورية، لجودها الاقتصادية، كما يعتبرها السوريون شجرة مباركة، إضافة إلى تبوء سوريا مكانة هامة عربياً وعالمياً في زراعة الزيتون وإنتاج الزيت.

وتنتشر زراعة الزيتون بشكل واسع في عموم المحافظات السورية، لجودها الاقتصادية، كما يعتبرها السوريون شجرة مباركة، إضافة إلى تبوء سوريا مكانة هامة عربياً وعالمياً في زراعة الزيتون وإنتاج الزيت.

وتنتشر زراعة الزيتون بشكل واسع في عموم المحافظات السورية، لجودها الاقتصادية، كما يعتبرها السوريون شجرة مباركة، إضافة إلى تبوء سوريا مكانة هامة عربياً وعالمياً في زراعة الزيتون وإنتاج الزيت.

وتنتشر زراعة الزيتون بشكل واسع في عموم المحافظات السورية، لجودها الاقتصادية، كما يعتبرها السوريون شجرة مباركة، إضافة إلى تبوء سوريا مكانة هامة عربياً وعالمياً في زراعة الزيتون وإنتاج الزيت.

وتنتشر زراعة الزيتون بشكل واسع في عموم المحافظات السورية، لجودها الاقتصادية، كما يعتبرها السوريون شجرة مباركة، إضافة إلى تبوء سوريا مكانة هامة عربياً وعالمياً في زراعة الزيتون وإنتاج الزيت.



خيرات الأرض لا تجد من يجنيها